



دراسة في نظرة المجتمع البحريني لسوء معاملة الاطفال والاهمال الواقع و التداعيات

د. سرور قاروني

مدير برنامج جمعية البحرين النسائية لحماية الطفل من الاعتداء و الاهمال

"كن حرا"

اغسطس ٢٠٠٢

دراسة مقدمة لمركز البحرين للدراسات والبحوث

www.be-free.info

الشكر و التقدير لفريق مشروع جمعية البحرين النسائية لحماية الطفل من الاعتداء و الاهمال "كن حرا"
لدعمهم الفعال في اعداد هذه الدراسة

المقدمة:

كان الأطفال يتعرضون لسوء المعاملة منذ الأزل، لكن سوء المعاملة هذه لم تحصل على تسمية معترف بها رسمياً إلا مؤخراً وعلى أساسها شرعت بعض الدول أنظمة وقوانين للتعامل مع حالات سوء معاملة الأطفال وإهمالهم. وسوء معاملة الأطفال أشبه بأفة تهاجم عقول الأفراد وشخصياتهم بل بفيروس عضوي معدٍ يتوالد ويتكاثر وينتقل من شخص إلى آخر فيما أشبه بحلقة مفرغة عبر أجيال ممتدة. فكل ضحية تصاب به تكاد تنقله إلى ضحية أو أكثر. و الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة في صغرهم أقرب لممارسة هذا السلوك الشائن عندما يكبرون ضد أطفالهم الذين هم بدورهم يحملون آثار هذا الداء المستفحل داخلهم فينفسون عن آلامه، إذا كبروا، على صغارهم.. وهكذا تستمر المشكلة في حلقة مفرغة لا بد من كسر طوقها.

وسوء معاملة الأطفال ليست مشكلة شخصية أو عائلية بل هي مشكلة قومية و عالمية. فجميعنا لا نخرج عن إحدى ثلاثة: إما أن نكون قد تكبدنا سوء المعاملة والإهمال صغراً أو شهدنا صغراً يتكبدونه أو سمعنا عن أطفال يعانون آلامه في مكان ما. والأطفال الذي يتعرضون لسوء المعاملة يكبرون بمخلفات سقيمة لا بد وأن تؤثر سلباً على الوسط الذي سيعيشون فيه وبعده أشكال. فسوء المعاملة الذي يتعرض له الأطفال سرعان ما ينفك عن نطاق الأسرة ليملاً المجتمع بأسقام السلبية والتشاؤم والغضب والعنف والجريمة والمخدرات والمرض. ومن المؤسف انه ليس من السهل قياس معدّل سوء معاملة الأطفال و الإهمال في المجتمع لأنه أقل أنواع العنف افتضاحاً و عرضة للإبلاغ عنه إذ تشير إحصائية نشرت في *FBI Law Inforcement Bulletin*، إن إساءة معاملة الأطفال من اقل الجرائم المبلغ عنها، إذ لا تزيد نسبة الإفصاح عنها عن ١ - ١٠% فقط من حالات الإساءة ضد الأطفال.

ولا تنتهي مشكلة ومضاعفات سوء المعاملة بانتهاء عملية سوء المعاملة ولكن غالباً ما تمتد آثارها لتشمل طوال مرحلة الطفولة وأحياناً المراهقة و البلوغ وحتى الشيخوخة. وتعتبر المشاكل العاطفية و السلوكية وفقدان الثقة بالنفس من أهم المشاكل الشائعة التي يتعرض لها الأشخاص الذين كانوا ضحايا لسوء المعاملة أو الإهمال في طفولتهم والذين لم يحصلوا على الدعم و العلاج المناسب. ولا يخفى ما لهذه المشاكل من آثار وخيمة على المجتمعات.

فسوء معاملة الأطفال يجردّ عددا كبيرا منهم من قدرتهم على تحقيق ذواتهم واستغلال كل طاقاتهم بحرية وانطلاق. ولأن فقدان هؤلاء الأطفال خسارة للمجتمع فان الحاجة ملحة و جلية لزيادة وعي

المجتمع بجميع فئاته بخصوص موضوع سوء معاملة الأطفال وإهمالهم وكيفية الوقاية منه أو لا وعلاجه ثانياً. وعليه لا بد من دراسة وضع المجتمع ونظراته الحالية لموضوع سوء المعاملة و الإهمال ليتسنى وضع خطط وبرامج مدروسة لزيادة الوعي العام في المجتمع.

إن لثقافة أي مجتمع تأثير مباشر في النظرة إلى الأمور عامة وموضوع سوء معاملة الأطفال خاصة لما يتميز به هذا الموضوع من حساسية وخصوصية. فثقافة المجتمع التي تعتبر الطفل جزءاً من أملاك الأسرة وتبرر ضربه ضرباً مبرحاً أو إهانتته أو إجباره على عمل شاق أو حتى طرده من البيت، بأن للوالدين حرية التصرف بالطريقة التي يرونها مناسبة مع أطفالهم و انه أمر عائلي خاص لا يجوز لأحد التدخل فيه، هذه العقلية مصحوبة بشحة القوانين التي تحمي الطفل من سوء معاملة ذويهم وإهمالهم له أو حتى مسائلتهم بشأنه، لها تأثيراً في زيادة حالات سوء معاملة الأطفال وإهمالهم في المجتمع.

أهداف وأسلوب الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة موقع المجتمع البحريني من ظاهرة سوء معاملة الأطفال وذلك بالتركيز على الجوانب التالية:

مدى وعي وتفاعل المجتمع بخصوص سوء معاملة الأطفال.
نظرة المجتمع للمعتدي وضحية سوء المعاملة.
من هو المسئول من وجهة نظر المجتمع عن تقشي ظاهرة سوء المعاملة، معالجتها والعمل على الحد منها.
هل يتحمل المجتمع مسؤولية سوء معاملة الأطفال أم يعتقد أنها مسؤولية الآخرين.
مدى تسامح المجتمع لظاهرة سوء المعاملة و الإهمال.

ركزت الدراسة على قياس وعي المجتمع من جانبين:

١- تفاعل المجتمع في تجربة سوء معاملة وإهمال واقعية: تطرقت الدراسة لموضوع الطفلة فاطمة التي تنتمي إلى أسرة مفككة والداها منفصلان وقد أهملتا الطفلة وأختها التي تصغرها بخمس سنوات أهملتا شاملاً يجسد كل معاني الإهمال بأشد حالاته. كانت الطفلتان تقيمان مع الأب وصديقه الآسيوية والتي بدورها أذاقت الطفلتان الأمرين من سوء المعاملة الجسدية و العاطفية و الإهمال. إهمال الأب و صديقه، التي تعيش معه، وقسوتهما وسوء معاملتهما، أدى بالطفلة فاطمة ذات الـ ١١ ربيعاً إلى الهروب من المنزل بعد أن فشلت في إقناع أختها الأصغر للهروب معها لشدة خوف الصغيرة من ردة فعل صديقة أبيها عندما تعلم بالموضوع. تمثل سوء معاملة الطفلتين في الحروق و الضرب و التخويف الذي لا زالت آثاره واضحة على جسد الطفلة الأصغر وكذلك وصل الإهمال بالأب إلى حد أنه يهتم فيه حتى بالتبليغ عن هروب و اختفاء الطفلة وإنما قامت بالتبليغ عن فقدانها أختها الأكبر بعد شهرين من هروبها عندما علمت هي الأخرى بالموضوع عن طريق الصدفة. تناولت الصحف المحلية خبر اختفاء الطفلة، ولا زالت فاطمة مفقودة منذ ستة شهور حتى كتابة هذه السطور.

استندت الدراسة على استبانة تسعى إلى قياس ردود فعل المجتمع تجاه هذه القضية وكيفية تفاعل أفرادها معها ومدى وعيهم بأسبابها وسبل علاجها وتفاديها، وذلك من خلال طرح أسئلة عن مدى إلمام المشارك بموضوع الطفلة فاطمة وهل حاول تتبع إخبارها، من يعتقد انه المسئول عن ضياعها ومن هو المسئول عن البحث عنها وحمايتها، الأسباب وراء هرب الطفلة وهل يعتقد أن هناك أطفالاً يعيشون مأساة فاطمة ولكنهم لا يمتلكون شجاعتها للهروب، هل يعتقد بوجود محاكمة والد الطفلة وهل يعتقد أن بوسعه لعب دور في حماية الأطفال من سوء المعاملة و الإهمال في المجتمع. بلغ عدد الاستبانات التامة التي استخدمت في هذه الدراسة ٣٢٠ استبانة ينتمي المشاركون فيها إلى مختلف شرائح المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية.

٢- نظرة المجتمع وتعامله مع المعتدي و الضحية: قامت الدراسة بإجراء مقابلات شخصية مرفقة باستبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض شملت سبعين شخصاً من مختلف شرائح المجتمع. استهدف هذا الجانب من الدراسة معرفة نظرة المجتمع للمعتدي و ضحية الاعتداء بصورة عامة والاستفادة من التجارب الشخصية لمعرفة مدى تفاعل أفراد المجتمع بهذه المسألة ونظرتهم إليها. من المواضيع التي دار الحوار عليها مدى تفاوت شعور المشارك بالعار و المهانة بين لو اعتدى ولده على عرض بنت او ولد اخر ولو تعرضت ابنته او ولده لاعتداء جنسي، وهل يرضى بزواج ابنه من فتاة تعرضت لاعتداء جنسي سابقاً وهل يرضى بزواج ابنته من رجل حدث أن

اعتدى على عرض فتاة، ما هي ردود فعله إذا رأى شخصا يضرب طفلا في الشارع و ماذا يعني بالنسبة له أن يرى طفلا يقوم بعمل شاق في ظروف لا تتناسب وعمره.

تعريفات:

إن الدراسات و الإحصائيات المتعلقة بسوء معاملة الأطفال وإهمالهم شحيحة في الدول العربية وخاصة الخليجية إذا ما قورنت بالدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي توصلت إلى أن مشكلة إساءة معاملة الأطفال مشكلة قومية خطيرة تؤثر على المجتمع بصورة عامة. إنها تعلم أن ما يخسره المجتمع من تبعات سوء معاملة الأطفال يفوق بكثير ما تنفقه في سبيل الدراسات و البحوث في هذا المجال ولذلك ترصد ميزانيات ضخمة على هذه الدراسات و البحوث. فحسب التقرير السنوي لتكلفة اساءة معاملة الاطفال والاهمال في الولايات المتحدة الامريكية لعام ٢٠٠١ والذي اعدته Prevent child abuse America ، تم تقسيم التكلفة الى تكلفة مباشرة واخرى غير مباشرة. فالتكلفة المباشرة كلفت اكثر من ٦ بليون دولار للعلاج الاكلينيكي، ما يقارب ٣ بليون دولار للامراض المزمنة الناتجة عن سوء المعاملة و الاهمال، اكثر من ٤٢٥ مليون دولار للعلاج النفسي، اكثر من ١٤ مليون دولار لرعاية الاطفال ضحايا الاعتداء و الاهمال، اكثر من ٢٤ مليون دولار للتحقيقات من جانب الشرطة واكثر من ٣٤١ مليون دولار تكلفة القضاء و المحاكم في الامور المتعلقة باساءة معاملة الاطفال واهمالهم. واما التكلفة الغير مباشرة فتمثلت بالتعليم المتخصص الذي يساعد الطفل في التغلب على صعوبات التعلم الناتجة عن سوء المعاملة و الاهمال وقدّر بأكثر من ٢٢٣ مليون دولار، و اكثر من ٤,٥ بليون دولار للرعاية النفسية والصحية لضحايا سوء المعاملة و الاهمال، وما يقارب ٩ بليون دولار كنتيجة للسلوك الاجرامي و العنيف لضحايا سوء المعاملة و الاهمال، و ما يعادل ٦٥٦ مليون دولار نتيجة ضعف انتاجية ضحايا سوء المعاملة و الاهمال واكثر من ٥٥ بليون دولار تكلفة الجرائم التي يرتكبها الكبار الذين كانوا ضحايا لسوء المعاملة و الاهمال عندما كانوا صغارا.

يمكن تقسيم سوء معاملة الأطفال إلى أربعة أقسام رئيسية:

الإساءة الجسدية: تشير إلى الأذى الجسدي الذي يلحق بالطفل على يد احد والديه أو ذويه وهو لا ينجم بالضرورة عن رغبة متعمده في إلحاق الأذى بالطفل، بل انه يكون في حالات كثيرة ناتج عن أساليب تربوية قاسية أو عقوبة بدنية صارمة أدت إلى إلحاق ضرر مادي بالطفل أو كادت. وكثيرا ما يرافق سوء المعاملة الجسدية للطفل أشكال أخرى من سوء المعاملة كالإساءة العاطفية مثلا اذ عندما يضرب الطفل عادة ما ترافقه كلمات حادة جارحة لا تتمحي اثارها حتى ولو انمحت الاثار الباقية على الجسد.

الإساءة الجنسية: ممكن وصفها على إنها استخدام الطفل لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق. وهو يشمل تعريض الطفل لأي نشاط جنسي كلامسته أو حمله على ملامسة المعتدي جنسيا أو حتى تعريضه لأفلام إباحية.

الإساءة العاطفية: يمكن وصفها بأنها النمط السلوكي الذي يهاجم النمو العاطفي للطفل وصحته النفسية وإحساسه بقيمته الذاتية. وهو يشمل الشتم، التحريض، التهيب، الإذلال، الرفض، السخرية، النقد اللاذع و التجاهل. فالإساءة العاطفية مستبطنة في كل أشكال الاعتداء الأخرى كما أن آثار الإساءة على الطفل و اهمالة على المدى البعيد تتبع غالبا الجانب العاطفي من الاعتداء وان الجانب النفسي لمعظم سلوكيات الإساءة هي التي تصبغ عليه صفة الإساءة و الاعتداء. فالطفل الذي تكسر ساقه نتيجة القفز من فوق مرتفع مثلا، فان هذا الطفل سيتغلب على داءه جسديا ونفسيا وربما تقوى شخصيته ويتعلم دروسا حياتيه قيمه بسبب هذا الحادث ولكن إذا ما كسرت نفس الساق نتيجة ضرب والده مثلا، فان الطفل قد يطيب جسديا ولكن قلما يتعافى نفسيا من خبرة كهذه. ورغم حقيقة أن الآثار طويلة الأمد للإساءة غالبا ما تنجم عن الجانب العاطفي منه، فان سوء المعاملة العاطفي هو أصعب أشكال الاعتداء وضوحا وإثباتا.

الإهمال: يمكن ان يعرف الإهمال بانه ذلك النمط من سوء المعاملة الذي يعبر عن الفشل في توفير الرعاية المناسبة لعمر الطفل شأن المسكن و الملابس و الغذاء و التعليم و التوجيه و الرعاية الطبية وغيرها من الاحتياجات الاساسية الضرورية لتنمية القدرات الجسدية و العقلية و العاطفية. و الإهمال غالبا ما يتسم بصفة الاستمرارية ويتمثل في نمط غير مناسب من الرعاية و التربية.

نتائج الدراسة:

سوف تقوم الدراسة بتقسيم المسائل المطروحة إلى خمسة مواضيع أساسية تسعى فيها إلى تسليط الضوء على نظرة المجتمع واهتمامه بموضوع سوء معاملة الأطفال ومن يعتقد انه المسئول عن حدوثه وعن معالجته.

١ - اهتمام المجتمع بموضوع سوء المعاملة:

سعت الدراسة إلى قياس مدى اهتمام المجتمع بموضوع سوء المعاملة من خلال متابعة قضية الطفلة فاطمة التي تعرضت للاعتداء الجسدي و العاطفي و الإهمال بأبشع صورته. ابتداءً أردنا معرفة ما إذا كان المشاركون يعلمون بوجود مشكلة فاطمة أساساً أم لا، فكانت النتيجة أن ٧٣% من المشاركين في الاستبانة قالوا انهم سمعوا عن الطفلة في حين ٢٣,٦% منهم لم يسمعوا بها قط. ومع أن نسبة الذين سمعوا عنها كبيرة نسبياً إلا أن النسبة التي لم تعلم بوجود المشكلة أصلاً لم تكن قليلة.

ولمعرفة مدى اهتمام المشاركين بموضوع فاطمة، طرحنا سؤالاً عن مدى المبادرة لمعرفة آخر المستجدات في قضيتها وإذا ما قد تم العثور عليها، فكانت النتيجة أن ١٩% فقط من الملمين بالأمر بادروا لمعرفة أخبارها في حين أن ٣٤% لا يلمون بأخبارها إلا إذا تحدث احد عن الأمر في حضورهم. ٤٧% يعتمدون في معرفة أخبارها على الإعلام وعلى ما يقرؤونه عن القضية في الجرائد المحلية. تبين من الدراسة إن المصدر الأكبر للمعلومات في هذه القضية هو الإعلام المتمثل في الجرائد الرسمية، مما يضع مسؤولية كبيرة على عاتق القائمين على وسائل الإعلام في مملكة البحرين في القيام بدورهم في توعية المجتمع بشأن القضايا المتعلقة بسوء معاملة الأطفال.

أما النسبة المتدنية للذين يبادرون إلى تبين أخبار فاطمة فإنما تدل على عدم وعي المجتمع بصورة كافية عن أهمية موضوع سوء معاملة الأطفال وآثاره وان فاطمة هي رمز للأطفال المعذبين في منازلهم وان قضية فاطمة هي قضية رأي عام وليس قضية والديها أو أهلها فقط فهي قضية مواطنة سألبت من ابسط حقوقها وهي العيش بأمان و الحصول على الحد الأدنى من الرعاية و العطف بما يكفل لها نموا جسديا و عاطفيا ونفسيا مترنا نستطيع به أن تواجه الحياة بثقة وانطلاق. وكذلك عدم تقدير خطورة اعتبار أن ما حصل لهذه الطفلة أمرا عاديا إذ من شأن ذلك أن يسهل على المجتمع قبول ضياع طفلة في مثل سنها لهذه الفترة الزمنية و التي تعتبر سابقة في

تاريخ البحرين. هناك حاجة ماسة وملحة لزيادة وعي المجتمع بموضوع سوء معاملة الأطفال والتفاعل معه.

٢ - مسؤولية سوء المعاملة:

الجدول التالي يوضح رأي المشاركين بالنسبة للجهة التي تتحمل مسؤولية ما حدث للطفلة:
(للمشارك اختيار أكثر من إجابة واحدة):

الوالدين	٨٢%
الدولة	١١%
القضاء	٨%
المجتمع	١٧%
مشكلة في الطفلة نفسها	١٠%

جدول ١: مسؤولية هروب الطفلة.

يوضح جدول (١) أن ٨٢% من المشاركين يعتقدون أن المشكلة تكمن في الوالدين وهما المسئولان الأساسيان عن هروبها وضياعها. فلا يخفى على احد دور الوالدين الحيوي في بناء اللبنة الأساسية لشخصية الطفل وقدراته. فإذا كان البيت الذي ينمو فيه الطفل سليماً يستوعب أن من الجوانب الهامة في نمو شخصية الطفل أن يمضي طفولته في الاستكشاف والتعلم وكسب الخبرات مما حوله، فلا شك أن المحيطين به سيسعون إلى إثراء هذه العملية التعليمية بالتجارب المتنوعة السليمة التي تساعد على أن يكبر ليصبح شخصاً قوياً، واثقاً من نفسه ومن قدراته. أما إذا لم يهيأ له المناخ الصحي المناسب وكان نموه في بيئة متشنجة أو مشحونة بالغضب والكرهية أو أن يُعامل الطفل كما لو كان ملكاً من أملاك الأسرة أو قطعة من القطع الأخرى الموجودة داخل المنزل، أو أن تكون الأسرة مفككة و الوالد الذي يتكفل برعاية الطفل لا يعرف كيف يتعامل مع مشاعره ومخاوفه من جراء هذا التفكك الأسري، أو إذا كان الوالدان قاسيين، مهملين، فكل تلك أمورٌ تعرقل العملية التعليمية لدى الطفل وتسهم في بناء شخصية مهزوزة، ضعيفة غير واثقة بنفسها أو بمن حولها.

في الدرجة الثانية تقع مسؤولية هروب الطفلة على عاتق المجتمع ككل. فنسبة ١٧% من المشاركين يعتقدون أن المجتمع يتحمل جزءاً من مسؤولية ضياع الطفلة. فكثيراً ما ينظر المجتمع إلى المعتدي، وخاصة إذا كان احد الأبوين، كصاحب حق وان الطفل برعونته هو من أخرجه عن صوابه وأرغمه على التصرف بعنف معه، ومن هذا المنطلق المغلوط يعتبر الأمر مقبولاً اجتماعياً وإن لم يكن كذلك عاطفياً. وحمل ١١% من المشاركين الدولة مسؤولية ضياع الطفلة بينما ٨% منهم حملوا النظام القضائي القائم في البلاد هذه المسؤولية، ولكن يبقى الأمر المدهش هو أن نسبة ١٠% اعتبرت أن المشكلة في الطفلة نفسها والأكثر مدعاةً للدهشة أن أكثر من ثلث الذين اعتبروا أن ثمة مشكلة لدى الطفلة نفسها هي التي أدت إلى فرارها، أقصوا جميع العناصر الأخرى والقوا باللائمة كاملة على الطفلة ولم يحملوا أي طرف آخر أدنى مسؤولية إزاء ما حدث ولا حتى والديها أو سوء المعاملة التي كانت تمارس ضدها أو حتى التربية التي تلقفتها.

٣- معالجة تبعات سوء المعاملة:

أن إساءة معاملة الأطفال و إهمالهم كارثة بحد ذاته و تبعاته كارثة أخرى. فتبعات سوء المعاملة والإهمال وخيمة خاصة إذا لم يتيسر العلاج النفسي و التأهيل المناسب للطفل كي تندمل جراحه و يستعيد ثقته بنفسه وبالآخرين. وفي حالة الطفلة موضوع الدراسة، هناك جانب أشدّ إلحاحاً من العلاج يتمثل في العثور على الطفلة نفسها. قاست الإستبانة دور أجهزة الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، المجتمع و الأفراد في البحث عن الطفلة والسعي للعثور عليها.

وكما بيّن الجدول رقم (١)، أن المشاركين لم يروا للدولة أو المجتمع أو القضاء دوراً أساسياً في ضياع فاطمة ولكنهم حملوا هذه الجهات مسؤولية أكبر بكثير فيما يخصّ البحث عنها والعثور عليها. جدول رقم (٢) يوضح المسؤولية الملقاة على الأطراف المختلفة (للمشارك اختيار أكثر من إجابة واحدة):

الوالدين	٥٢%
الدولة	٥٨%
القضاء	١٨%
مؤسسات المجتمع المدني	٣٥%

المجتمع	٣٧%
لا احد	١%

جدول ٢: مسؤولية العثور على الطفلة.

فدور الوالدين انخفض من ٨٢% إلى ٥٢% بينما ارتفعت المسؤولية الملقاة على الدولة من ١١% إلى ٥٨%. ويمكن تفسير ذلك ببساطة لكون اجهزة الأمن العام و الإعلام يندرجان تحت سلطة الدولة وهما القوتان الأساسيتان المؤثرتان اللتان تمتلكان القدرة على العمل المنظم للبحث عن الطفلة. فأجهزة الأمن العام تمتلك الخبرات و الأدوات التي تساعد في التحري و الإعلام يمتلك الوسائل اللازمة لتحويل هذه القضية من قضية شخصية إلى قضية رأي عام بل وهمّ عام تحرك به همم المجتمع ومشاعره وتحثه على المساعدة في التحري والإدلاء بالمعلومات أن وجدت.

وألقى ١٨% من المشاركين مسؤولية العثور على الطفلة على عاتق القضاء كما ألقى على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية غير يسيرة إذ أعرب ٣٥% من المشاركين عن اعتقادهم بأن لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل ومسؤولية أكيدة في السعي للعثور على الطفلة. فمؤسسات المجتمع المدني وخاصة المنظمات التي تعنتي بحقوق الإنسان والطفولة فضلاً عن التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي، جميعها تضطلع بجزء من المسؤولية في هذه القضية. ويعتقد ٣٧% من المشاركين أن المجتمع مسئول أيضا عن العثور على الطفلة، فيما أخلى ١% منهم طرف الجميع من هذه المسؤولية!!!

هذه الأرقام تشير إلى قناعة المشاركين باشتراك الجميع في مسؤولية التساهل مع سوء المعاملة في المقام الأول، ولكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الوالدين بينما تشارك أطراف أخرى في المسؤولية وبشكل أكبر في حل تبعات سوء المعاملة، خاصة الجهات ذات السلطة مثل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني و المجتمع ككل.

اعتقد ٧٢% من المشاركين ان هناك العديد من الأطفال يعيشون مأساة فاطمة وتمارس ضدهم انواع من سوء المعاملة و الاهمال في منازلهم ولكن لا يمتلكون الجراه على الفرار كما فعلت

فاطمة و ٤% فقط كانوا متأكدين بأنه لا يوجد اطفال يعانون سوء المعاملة والاهمال في منازلهم لدرجة توحى لهم بالفرار في حين ١٥% قالوا انهم غير متأكدين من وجود اطفال بهذه الظروف.

وفي محاولة لمعرفة مدى قناعة المشاركين بإمكان اضطلاعهم بدور في حماية الأطفال من سوء المعاملة و الإهمال، أعرب ٧٨% منهم عن اعتقادهم بإمكان اضطلاعهم بدور إيجابي في هذه القضية الحيوية، بينما أفصح ٥% فقط عن اعتقادهم بأن ليس بإمكانهم لعب دور فعال فيها وقال ١١% إنهم غير متأكدين من مدى فاعلية الدور الذي يمكنهم القيام به. والواقع أن نسبة المعتقدين بإمكان اضطلاعهم بدور فاعل في الحد من ظاهرة سوء المعاملة و الإهمال ضد الأطفال هي نسبة كبيرة وتبعث على الأمل ومؤشر إضافي إلى ضرورة تثقيف المجتمع بهذا الخصوص كي يتمكن أفرادهم من تأدية هذا الدور الإيجابي الذي سوف يكون له مردود خير وصحي على المجتمع.

٤ - نظرة المجتمع للمعتدى و الضحية:

تنتج نظرة المجتمع إلى مختلف قضاياها من تربيته، كما تنتج تربيته من ثقافته و ثقافته من معتقداته وعاداته وتقاليده وقيمه وكذلك من انفتاحه على الحضارات و الثقافات الأخرى ومدى تفاعله معها واقتباسه منها. أن ضغط المجتمع قد يتحول أحيانا إلى أعراف تشدد على أمور وتتساهل مع أخرى بطريقة قد لا تكون بالضرورة هي الأفضل والأصح. فالمجتمع، خاصة المحافظ، يفضل التعامل مع قضية سوء معاملة الأطفال بسرية أحيانا وبمراوغة أحيانا أخرى. فالعرف غالبا ما يحمل الفتاة مسؤولية شرف العائلة وأي مساس بها، ولو كان من جراء اعتداء أو سوء معاملة لا يد لها فيه، يعتبر عارا وينظر إلى هذه الفتاة بالتالي كما لو كانت مجرمة غير مرغوب فيها ويتأزر المجتمع ليصدر عليها حكما بالموت حيّة. استخدمت الدراسة استبانة تسأل فيها عينة عشوائية من مختلف الطبقات الاقتصادية والثقافية في المجتمع لقياس نظرتهم إلى المعتدي وضحيتهم ومدى تقبلهم لهم. رافقت هذه الاستبانة مقابلة شخصية مع المشاركين في ملئها ليتسنى معرفة وجهة نظرهم بشكل أعمق من خلال تفاعلهم مع القضية والحوار.

في السؤال الأول يطلب من المشارك التعبير عن مدى تفاوت شعوره بالعار والمهانة بين لو اعتدى ولده على عرض بنت أو ولد آخر ولو تعرضت ابنته أو ولده لاعتداء جنسي. يوضح الجدول أدناه وجهة نظر العينة المشاركة.

جنس المشارك	أبا أو أما لمعتدي	أبا أو أما لمعتدى عليه
رجل	٥٥%	٤٥%
امراة	٨٩%	١١%

جدول ٣: مدى الشعور بالعار في حال كون المشارك والدا لمعتدي أو معتدى عليه

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى شعور المرأة بالعار يختلف تماما عنه عند الرجل. فالمرأة تعتقد أن الشعور بالعار سيكون أشدّ بكثير لو كانت أما لولد اعتدى مرة أو أكثر على عرض شخص آخر، بينما يرى ٤٥% من الرجال أن شعورهم بالعار وسط المجتمع سيكون أشدّ لو كانوا آباءً لبنات أو أولاد تعرضوا لاعتداء جنسي. قد يكون ذلك ناتجا عن تفهم أعمق للمرأة (كونها أكثر عرضة للاعتداء الجنسي من الرجل) بأن الضحية لا يد لها فيما حصل وبالتالي فإن ما وقع ليس بالضرورة ناتج عن سوء تربيتها لولدها أو ابنتها. ولكن عندما تكون أما لولد معتدي، فهذا يعني أنها فشلت في تربية طفلها تربية صالحة وقدمت للمجتمع عنصرا فاسدا غير سوي. من جانب آخر، قد يرجع عدم شعور الآباء بالعار بالمقدار الذي تشعر به الأمهات في هذا الصدد، هو أن فئة غير قليلة من الرجال يرون أنفسهم بمعزل عن تربية أولادهم ويلقون جلّ المسؤولية على كاهل الأم، ومن ثم لا يرون لأنفسهم يداً في حصاد هذه التربية خاصة عندما تكون غير صالحة. ففي النهاية يرى هذا الأب أن الأم هي التي لم تقم بواجبها كما ينبغي وليس هو.

ولهذه النظرة نداعيات كثيرة إذ أن الشعور بالعار و الخزي عادة ما يلزم من أخطأ خطأ فادحا لا يمكن تداركه بسهولة أو من أقدم على خيانة كبيرة لا تغتفر، ولكن كيف لمن وقع عليه ظلم خارج عن أرائه وتسبب في جرحه وتمزيقه أن يتساوى شعوره مع من أقدم على خيانة أو فعل شنيع؟ فالأب الذي يشعر بالخزي من كونه أباً لهذه الابنة أو الابن الذين لا ذنب لهم غير أنهم وقعوا ضحايا لأمراض أشخاص آخرين، قلما يتمكن من إخفاء هذه المشاعر التي تتسبب ولا ريب في إحباط الضحية وشعورها بالذنب والعار وإنها السبب في تلطيخ اسم العائلة وتقويض وجاهتها وقبول الآخرين لها. هذه النظرة خطيرة جدا لأنها تشجع المعتدى عليهم على الكتمان وعدم البوح بما جرى لهم، مما يتيح للمعتدي فرصة ذهبية لتكرار الاعتداء وتهديد الضحية بالبوح بالسر إذا ما رفضت الرضوخ لمطالبه أو أفشت سره. فالاعتداء داء طفيلي يتغذى وينمو بالسرية و الكتمان وهذه النظرة تساهم في تفاقم المشكلة وتعقد التوصل إلى حلول عملية لها.

في محاولة أخرى لمعرفة المشاعر الحقيقية الدفينة خلف قضية الاعتداء الجنسي، طرح سؤالان، أحدهما يسعى لمعرفة مدى تقبل الأم أو الأب لزواج ابنهم من فتاة سبق أن تعرضت لاعتداء جنسي، و السؤال الآخر يسعى لمعرفة مدى تقبل الأم والأب لزواج ابنتهما من رجل سبق أن اعتدى على عرض فتاة أو صبي حتى لو ندم على ذلك وتاب عنه. الجدول التالي يرصد وجهات نظر العينة المشاركة في موضوع فكرة زواج ابنهم من فتاة تعرضت لاعتداء جنسي في الماضي.

جنس المشارك	رجل	امراة
نعم، إذا كان ولدي يرغب بذلك	٥٤%	٥٠%
لا	٢١%	٢٢%
لا يعني لي شيئاً	٦%	١٧%
لا ادري	١٥%	١١%

جدول ٥: مدى تقبل الأم والأب لزواج ابنهم من فتاة سبق وان تعرضت لاعتداء جنسي

يبين الجدول أعلاه أنه لا يوجد اختلاف كبير بين المرأة والرجل في القبول بفكرة زواج الابن من فتاة سبق أن تعرضت لاعتداء جنسي، إذ أعرب نصف النساء ونصف الرجال تقريبا عن موافقتهم رغم أن نسبة كبيرة اشترطت التأكد من أن الفتاة لم يكن لها أي دور في تعرضها للاعتداء ومراقبة سلوكها للتأكد من عدم ترك تجربتها أثراً سلبية انحرافية عليها.

من جانب آخر، أعرب ٢١% من الرجال و ٢٢% من النساء عن رفضهم فكرة زواج كهذا أصلاً مبررين ذلك بأسباب مختلفة أهمها اعتقادهم بأن من تمرّ بتجربة كهذه لا بد أن تتشكل لديها عقد ومشاكل كثيرة لا يريدون لابنهم التورط فيها، و أن فتاة بمثل هذه التجربة أكثر عرضة للانحراف من غيرها، واعتبرها البعض غير لائقة بابنه إذ أن نظرة الآخرين لها سوف تخذش كبرياء ولدهم وتلحق به العار والخزي هو أيضاً، فيما يعترف آخرون بمظلوميتها ولكنهم يعتقدون إنها ليست مشكلتهم وليس عليهم دفع ثمنها.

أعرب ١٧% من النساء عن اعتقادهن بأن تعرض الفتاة إلى الاعتداء الجنسي في مرحلة من مراحل حياتها لا يؤثر في حياتها المستقبلية أو علاقاتها الأسرية و الزوجية مؤكدين قناعتهم بذلك

بدون أي تحفظات لأن الفتاة لم يكن لها يد فيما حصل ولأنها ضحية لا أكثر، بينما تبني ٦% فقط من الرجال هذه النظرة وتساوي تقريبا عدد الذين لم يكونوا متأكدين من مشاعرهم وتفاعلاتهم بالنسبة للموضوع بنسبة ١٥% للرجال و ١١% للنساء.

أما الجدول التالي فيبين وجهة نظر العينة المشاركة في فكرة زواج ابنتهم من رجل سبق أن اعتدى على عرض فتاة أو صبي حتى وإن تاب بعد ذلك وأصلح.

جنس المشارك	رجل	امراة
نعم، إذا كانت ابنتي راغبة	٢٤%	١٧%
لا	٦٧%	٧٨%
لا يعني لي شيئا	٠%	٠%
لا ادري	٩%	٥%

جدول ٦: مدى تقبل الأم والأب لزواج ابنتهم من رجل سبق أن اعتدى على عرض فتاة أو صبي يبين الجدول رقم (٦) أيضا تقاربا بين وجهات نظر الرجال و النساء. فالأغلبية، ٦٧% من الرجال و ٧٨% من النساء، أعربت عن رفض مطلق لهذه الفكرة حتى لو تيسر دليل قاطع على توبة الرجل وندمه على ما فعل. وعزا البعض ذلك إلى أن من يجروء على هذا الفعل الشنيع مرة فلا يبعد أن يضعف ويكرر فعلته مع شخص آخر حتى بعد الزواج، فيما اعتبر آخرون أن من يرتكب فعلا كهذا هو إنسان عنيف بطبيعته لا يحترم حقوق الآخرين ومن السهل عليه الاعتداء على حقوقهم تحت وطأة الشهوة أو الغضب. ولذلك فهم يعتبرون الحياة مع شخص كهذا تشكل تهديدا لابنتهم وإنها لا يمكن أن تنعم بالأمان و الراحة معه.

أما الذين أعربوا عن قبولهم فكرة هذا الزواج، ٢٤% من الرجال و ١٧% من النساء، فقد اشترطت الشريحة الأكبر منهم توبة الرجل و إثباتها. ولم يبد أي من المشاركين، رجالا منهم أو نساء، عدم اكتراثهم إزاء حالة كهذه، كما كان في حالة زواج الابن من فتاة معتدى عليها. كما أفصح ٩% من الرجال و ٥% من النساء عن عدم ثقتهم بموقفهم أو مشاعرهم في هذا الجانب. مما يعين على التعرف على مدى تفاعل المجتمع مع موضوع سوء معاملة الأطفال النظر إلى مدى تفاعل أفرادهم عندما يشاهدون منظرا ينطوي على ممارسة عنيفة ضد أطفال وما هي حدود العنف المقبولة لديهم ومتى يدرجونه تحت طائلة سوء المعاملة ومن ثم قد يأخذون قرارا بالتدخل. في سؤال يرمي إلى قياس ردة فعل المشارك عندما يرى طفلا يُضرب في الشارع، نرى في

الجدول رقم (٧) أن نسبة ضئيلة فقط، تتراوح بين ٣% من الرجال و ٥% من النساء، تحاول إيجاد مبرر لما تعابنه من مظاهر سوء المعاملة، كأن تفترض أن هذا الشخص هو احد والديه مثلا وان الطفل اخطأ ويستحق ما يلقي من العقاب في الشارع وعلى مسمع ومرأى من الجميع.

جنس المشارك	رجل	امرأة
أضع له مبررا (كأن يكون والده مثلا)	٣%	٥%
أتدخل	٤٥%	٣٩%
لا يعنيني	٣%	٠%
أغضب في قلبي	٤٩%	٥٦%

جدول ٧: ردة الفعل عند رؤية شخصا يضرب طفلا في الشارع

أكدت نسبة ٤٥% من الرجال و ٣٩% من النساء تدخلها لمعرفة المشكلة ووضع حدّ لسوء المعاملة ولم تعتبر أية مشاركة أن هذا المشهد لا يعينها بينما اعتقد ٣% من المشاركين أن الأمر ليس من شأنهم.

و تعتقد النسبة الأكبر من المشاركات (٥٦%) والمشاركين (٤٩%) أن هذا المشهد سوف يوجب مشاعر الغضب لديها ولكنها ستؤثر كبتة داخلها ولن تبادر بأية خطوة عملية لوقف سوء المعاملة ولو بالاستفسار عن سبب ما يحدث. يذكرنا ذلك بقول الرسول الأعظم "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده أو بلسانه أو بقلبه وذلك اضعف الإيمان". ولعل النقطة الايجابية التي يمكن لمسها في ردود الفعل هذه هو أن الغالبية الساحقة من المشاركين ينكرون الموقف فمنهم من يحاول تغييره بقلبه ومنهم من يحاول بيده أو لسانه ولكن يبقى أن الأغلبية تعلم أن ذلك ليس صحيحا وهو بذاته مؤشر جيد ومشجع.

وفي محاولة لقياس درجة وعي المجتمع وتفاعله مع موضوع سوء معاملة الأطفال، تطرقت الدراسة إلى مسألة عمالة الأطفال. سعت الدراسة للتعرف على تصور المشاركين لمفهوم عمالة الأطفال والى أي مدى يعتبرونها إساءة وسوء معاملة. يرصد الجدول رقم (٧) ردود العينة المشاركة على سؤال "ماذا يعني لك طفل يعمل أعمال شاقة (كحمل البضائع في السوق المركزي أو غسل سيارات في فصل الصيف؟":

جنس المشارك	رجل	امراة
من واجبه أن يعمل ويساعد أسرته إذا كانت محتاجة	٦%	١٧%
ليس من واجبه مساعدة أسرته ولكن لا ضرر في ذلك	٣٦%	٢٢%
يعتبر نوع من أنواع إساءة معاملة الأطفال	٤٥%	٦١%
يتعلم المسؤولية وهو صغير	١٥%	٠%

جدول ٧: ماذا تعني عمالة الأطفال في إعمال شاقة

نرى من هذا الجدول تباينا بين آراء المشاركين والمشاركات إزاء هذا الموضوع. فبينما ٦% فقط من المشاركين اعتبرت أن من واجب الطفل العمل ومساعدة الأسرة إذا كانت تفتقر إلى الدخل المادي الكافي لقوتها، ترى نسبة ١٧% من المشاركات أن العمل وتوفير لقمة العيش للأسرة من واجب الطفل إذا لم يكن دخل الأسرة كافيا، حتى لو اضطر إلى العمل في أعمال شاقة لا تتناسب وقدراته الجسدية و النفسية. وبينما يرى ٣٦% من المشاركين أن ليس من واجب الطفل مساعدة أسرته ولكن لا يوجد ضرر عليه من جرّاء العمل بل وقد يكون نافعا له أيضا، فإن ٢٢% فقط من المشاركات يشاطرنهم الرأي. تعتقد هذه الفئة أن الطفل الصالح و الذي تلقى تربية حسنة من والديه سوف يقدر تدهور الحالة المادية لأسرته ويبادر بتحمل مسؤولية الإنفاق عليها فهو قادر، حسب رأيهم، على تحمل الصعاب التي تعترض طريقه والتي لا تشكل عائقا لممارسته حياته الطفولية بصورة طبيعية بغض النظر عن التأثير النفسي لما يتحمّله من أعباء الشعور بالتقصير و الإحباط و الفشل إذا ما لم يحالفه الحظ يوما للكسب الذي تتوقعه الأسرة منه فيضطر إلى دخول البيت بيد خالية و قلب كسير.

الخلاصة:

تلخص هذه الدراسة أن المجتمع يحمل الوالدين المسؤولية الرئيسية لحدوث سوء المعاملة وتبعاته ولكن يحمل الجهات الأخرى وبشدة مسؤولية حل تبعات سوء المعاملة و الإهمال. كما يطالب مؤسسات المجتمع المدني و المجتمع ككل في اخذ دور فاعل في هذا الموضوع. ويعتقد المجتمع بأن هناك فئة كبيرة من الاطفال تعيش سوء معاملة واهمال شديدين من قبل والديهم مما

يعني ضرورة تثقيف الوالدين بأساليب التربية الصحيحة وبمعنى سوء المعاملة و الإهمال واثارها على المدى القصير والبعيد وتعليمهم مهارات اساسية لكيفية التعامل مع الضغوط مثلاً. وللإعلام دور فعال لا يستهان به في المجال التثقيفي واثارة الرأي العام الى ضرورة العمل على الحد من هذه الظاهرة، اذ تبين هذه الدراسة ان المصدر الأول للمعلومات في هذا الموضوع هو الإعلام وان النسبة الاعظم تعتقد بأن يمكن ان يكون لها دور فاعل في العمل على الحد من هذه الظاهرة.

كما من المهم ايضا العمل على زيادة وعي المجتمع لعدم اصدار احكام قاسية ضد ضحايا سوء المعاملة وتقبلهم في المجتمع. قد تساعد الاعمال الفنية في ترسيخ هذا الموضوع كالأفلام و المسلسلات الهادفة.

ومن الضرورة بمكان رفع وعي المجتمع بموضوع عمالة الاطفال وان الطفل غير مسؤول عن تحمل مسؤولية و اعباء نفقة العائلة. فاذا كانت العائلة تعيش ظروف قاسية، هناك جهات اخرى يجب ان تكون فاعلة لمساعدة الاسرة كالدولة والجمعيات الخيرية ولكن ليس الطفل بالتأكيد.

تلخص هذه الدراسة أن المجتمع بحاجة إلى وعي متزايد بموضوع سوء معاملة الأطفال وإهمالهم وان الوضع الحالي ينم عن عدم اعتبار المجتمع قضية سوء معاملة الأطفال قضية اجتماعية عامة بل يميل أكثر إلى اعتبارها قضية شخصية عائلية مما يعطي أهل الطفل مساحة اكبر لممارسة سوء المعاملة و الإهمال ضد أطفالهم دون اعتبار لأي مسائلة قانونية أو اجتماعية. فهناك حاجة إلى بحوث متخصصة لدراسة أعمق في فكر المجتمع البحريني وثقافته فيما يتعلق بموضوع سوء معاملة الأطفال وإهمالهم وكذلك نظرتهم للمعتدي و الضحية ووضع برامج تساهم في تثقيف جميع فئات المجتمع. كما أن للإعلام دور فاعل و كبير في تثقيف المجتمع وعليه أن يأخذ دوره في احد أهم الأمور حيوية في المجتمعات إذ أن مخلفاتها تصيب الجيل القادم بالتصدع ومن ثم تسبب خلخلة في المجتمع يعاني من ويلاتها الطفل ومن حوله و لا يمكن تداركها بسهولة.